المحاضرة (2):نظريات التجارة الدولية

عرفت نظريات التجارة الدولية تطورات كبيرة على أيدي مفكرين متعددين خلال مراحل تاريخية مختلفة.

أولا- النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 ومن أهم ما قدمه الكلاسيك في هذا المجال: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث نظرية النفقات النسبية لريكاردو، نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

1-نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث 1723-1780:

صاحب هذه النظرية هو آدم سميث وهو أول اقتصادي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية في كتابه ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يعرف بالميزة المطلقة، فافترض أن كل دولة يمكن أن تنتج وتصدر السلع التي تكون تكلفتها أقل من الدول الأخرى، وبالمقابل فإن عليها أن تستورد السلع التي تكلفتها أعلى لو انتجتها بنفسها، بمعنى أن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تحقق لها ميزة مطلقة، وقرر أن قيمة السلعة تحددها كمية العمل المبذول في إنتاجها، فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذول فيها.

وفي رأي آدم سميث هناك وظيفتين تقوم بهما التجارة الدولية:

- وظيفة تصريف الانتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعا.
- وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

ولتوضيح ما سبق نفترض وجود دولتين هما: الدولة (أ) و الدولة (ب) و أنهما ينتجان سلعتين هما: القماش و القمح وإن الكمية المنتجة من هاتين السلعتين خلال ساعة عمل واحدة قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي:

	الدولة (أ)	الدولة (ب)
القمح طن لكل ساعة عمل	06	01
القماش متر لكل ساعة عمل	04	05

و يبدو من هذا المثال أن:

- ساعة عمل لعامل واحد تنتج 6 طن من القمح في الدولة (أ) لكنها لا تنتج سوى 1 طن من نفس السلعة في الدولة (ب).
- ساعة عمل لعامل واحد تنتج 5 أمتار من القماش في الدولة (ب) لكنها لا تنتج سوى 4 أمتار من نفس السلعة في الدولة (أ).

اذن نستنتج أن الدولة (أ) أكثر كفاءة ولديها ميزة مطلقة أفضل من الدولة (ب) في انتاج القمح، بينما الدولة (ب) أكثر كفاءة ولديها ميزة مطلقة أفضل من الدولة (أ) في انتاج القماش، وبالتالي عند قيام التجارة بين الدولتين تتخصص الدولة (أ) في انتاج القمح وتصدره مقابل ذلك تقوم لاستيراد القماش من الدولة (ب) وتوجه العمال المختصين في انتاج القماش لإنتاج القمح. في حين تتخصص الدولة (ب) في انتاج القماش وتصدره إلى الدولة (أ) وتستورد منها القمح وتوجه العمال المختصين في انتاج القمح لإنتاج القماش.

إن هذا التخصص من كلا الدولتين سوف يعود بالنفع عليهما من خلال زيادة الانتاج الكلي من السلعتين، ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي:

	القمح(طن)	القماش(أمتار)
قبل التخصص	6+1=7	5+4=9
بعد التخصص	6×2=12	5×2=10
المكاسب من التخصص	5	1

معضلة نظرية آدم سميث وعيوبها:

- هناك اختلاف في انتاجية العامل من بلد لأخر.
- اشكالية تمتع دولة واحدة بميزة مطلقة في انتاج كلتا السلعتين.

- لم توضح النظرية كيفية توزيع مكاسب التجارة.

2-نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

تنسب نظرية النفقات النسبية إلى الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو، و الذي وضع أساسها وتولى شرحها في مؤلفه مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب1817، وطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، و تقوم باستيراد السلع التي تتمتع فيها دول أخرى بميزة نسبية، و هذا هو الشرط الضروري و الكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين.

تستند نظرية ريكاردو إلى الفرضيات التالية:

- وجود دولتين وسلعتين بحيث يكون التبادل في صورة مقايضة السلع بعضها ببعض.
- العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد الذي يحدد قيمة السلعة بينما يتحدد سعرها عن طريق ظروف العرض و إهمال جانب الطلب.
- ثبات تكلفة ساعة العمل اللامة لإنتاج وحدة من السلعة بصرف النظر عن الكمية المنتجة.
- قابلية انتقال العمال بين القطاعات داخل الدولة الواحدة وعدم قابليته للانتقال بين الدول.
- التوظيف الكامل لعناصر الانتاج أي عدم وجود بطالة.
- سيادة المنافسة التامة في الأسواق وهذا يعني أن تكاليف الانتاج تساوي أسعاره.
- انعدام القيود الجمركية، الضرائب أو الاعانات وانعدام تكاليف النقل الداخلية والخارجية.

ولشرح نظرية الملزة النسبية نورد المثال التالي:

افترض ريكاردو وجود دولتين هما: انجلترا و البرتغال تنتجان سلعتين هما :المنسوجات و الخمور، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي:

الدولة	الخمور	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100
النفقة النسبية	0.66=80/120	0.9=90/100

و يمكن إيضاح فكرة النفقة النسبية من خلال مقارنة نفقة إنتاج سلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في البلد الآخر، ثم نقارن هذه التكلفة النسبية ما بين السلعتين، وبذلك تختص البرتغال في إنتاج السلعة الأولى التي تكون نفقتها النسبية أقل منها عن السلعة الأخرى، كذلك ستتخصص انجلترا في إنتاج السلعة الأخرى التي تكون نفقتها النسبية في انجلترا أقل منها عن السلعة الأولى.

فنفقة إنتاج الخمور في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في إنجلترا هي 120/80 سا عمل أي 0.66 و هذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من الخمور في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة منها في إنجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في إنجلترا فهي 100/90 سا عمل أي 0.9 بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة واحدة منها في إنجلترا، و بذلك تكون نفقة الخمور في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقات المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا، و هكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تختص في إنتاج الخمور لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات، أما إنجلترا فمن صالحها أن تختص في إنتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة مع الخمور.

أوجه القصور في نظرية ريكاردو وعيوبها:

- اعتمادها على فرضية بسيطة وبعيدة عن الواقع وهي وجود دولتين و سلعتين.
- عجزها عن تحديد معدلات التبادل الدولي الفعلية.
- اهمال العامل النقدي الذي من خلاله يتم تقييم الكميات المصدرة والمستوردة بعملات الدول المشتركة في عملية التبادل.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل :

يحاول ميل من خلال هذه النظرية تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي، وقد حاول ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي تتم عنده التجارة، ويقصد ميل بمعدل التبادل الدولي: عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستورد، بمعنى آخر عبارة عن السعر العالمي بين السلعتين بصيغ المقايضة السلعية.

كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية- و بصفة خاصة على نسبة التبادل أو معدل التبادل الدولي والذي يتم بمقتضاه تبادل السلع دوليا- و هو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبدلا من أن يأخذ ما تنتجه الدولة من السلع كثوابت مع اختلاف تكلفة العمل فقد افترض وجود كمية معينة من العمل في كل دولة ولكن انتاجية مختلفة لوحدة العمل، و وفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على قوة طلب الدول على ناتج الدولة الأخرى وعلى مرونة هذا الطلب، وفي رأيه فأن هذا المعدل أو النسبة ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين للسلعتين في كل دولة والتي تتحدد على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة لنفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة،

ويمكن ايراد المثال التفسيري التالي:

كمية العمل المستخدم	الدولة	السلعة (×)	السلعة (Y)	معدل التبادل الداخلي
10عمال/ السنة	الدولة (1)	10	20	2=1
10عمال/ السنة	الدولة (2)	10	50	5=1

يمكن ملاحظة ما يلي:

في الدولة (1): وحدة واحدة من السلعة (×) =2 وحدات من السلعة (Y)، في حين في الدولة (2) فإن وحدة واحدة من السلعة (×) =5 وحدات من السلعة (Y).

و هذا يعني: أنه يمكن الحصول على السلعة(×) بسعر أرخص نسبيا في الدولة (1) مقارنة بالدولة (2)، بحيث يمكن استبدال وحدة منها بوحدتين بدلا من 5 وحدات كما هو الحال في الدولة (2).

وعلى أساس هذه المقارنة فإن الدولة (1) لها ميزة نسبية في انتاج السلعة(×). بينما تملك الدولة (2) ميزة نسبية في انتاج السلعة(y). وقد تم الحصول على هذه النتيجة من خلال مقارنة معدلات التبادل بين السلعتين كما تحددت داخل الدولتين.

تحقق الدولة (1) مكسبا من التجارة الدولية اذا استطاعت أن تحصل على أكثر من وحدة من السلعة (×) مقابل 2 وحدات من السلعة (Y)-أي شرط تبادل أفضل من شرط التبادل الداخلي-. وتحقق الدولة (2) مكسبا من التجارة الدولية إذا استطاعت أن تحصل على وحدة من السلعة (×) بأقل من 5 وحدات من السلعة (Y) -أي شرط تبادل أفضل من شرط التبادل الداخلي-.

وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل الداخلي لدولة ما كان نصيبها من مكاسب التجارة الدولية ضئيلا، ومن هنا فإن الدولة الصغيرة من وجهة نظر ميل تحقق مكاسب أكبر من التجارة الدولية وفي هذا دعوة غير صريحة للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي .

وخلاصة تحليل جون ستيوارت ميل تتمثل في:

1-عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

2-معدلات التبادل الدولية تقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

3-لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

ظلت النظرية الكلاسيكية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى، حيث قلبت منوال التجارة الخارجية رأسا على عقب مما حمل الكتاب على التأمل من جديد في تلك النظرية، و تعتبر محاولات الاقتصادي السويدي ايلي هيكشر

ومن بعده تلميذه برتل أولين أول المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلافات في المزايا النسبية حيث قدما لنا نظرية تبين أسباب قيام التجارة الدولية.

1- نظرية هيكشر و أولين(النظرية السويدية):

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي Elie Hecksher في سنة 1919 وتلميذه Bretil Ohlin في عام 1933، حيث قررت النظرية أن: البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر ما سيقوم بإنتاج تلك السلعة التي تعتمد على ذلك العنصر، و بالتالي فإن صادرات كل بلد ستتكون من السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا و يستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر الإنتاج التي يعاني البلد من ندرة نسبية فيها.

وتعتبر نظرية وفرة عوامل الانتاج أولى المحاولات الرئيسية لتفسير اسباب الاختلاف في المزايا النسبية بين الدول، حيث اعزت ذلك إلى الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج، وبالتالي فإن المزايا النسبية وليست المكتسبة هي المحدد للميزة النسبية.

فحسب هيكشر فإن أسباب اختلاف التكاليف النسبية لانتاج سلعة بين الدول وبالتالي اختلاف الانتاجية يعود إلى سببين هما:

أ- الوفرة العاملية: فالاختلاف بين الدول في درجة الوفرة والندرة النسبية لعناصر الانتاج يؤدي إلى اختلاف الاسعار النسبية لعوامل الانتاج وبالتالي اختلاف تكاليف الانتاج النسبية من دولة إلى أخرى.

ب- الكثافة العمالية: إن انتاج السلع المختلفة يحتاج إلى كميات مختلفة من عناصر الانتاج، فهناك سلع كثيفة العمل و أخرى كثيفة رأس المال.

وتستند نظرية هيكشر أولين في بناء نموذجها النظري إلى العديد من الفرضيات نصنفها إلى نوعين:

- فرضيات مشتركة مع نموذج ريكاردو وهي: وجود دولتين وسلعتين، انتاج السلع يخضع لثبات مردودية الحجم، سيادة حالة المنافسة التامة في الدولتين، الاستخدام الكامل لكل العوامل، حرية انتقال عوامل الانتاج داخل الدولة الواحدة و عدم امكانية انتقالها بين الدول، انعدام تكاليف النقل وتماثل وتجانس أذواق المستهلكين بين الدولتين.
- فرضيات أصلية تنفرد بها هذه النظرية وهي: وجود عاملين من عوامل الانتاج هما العمل L ورأس المال K تختلف درجة توافرهما بين البلدين، اختلاف كثافة عوامل الانتاج للسلعتين، تماثل التكنولوجيا بين البلدين لنفس السلعة فالدول تمتلك نفس التقنيات من اجل انتاج سلعة معينة وتختلف التكنولوجيا فقط بين السلع، بالإضافة إلى التخصص غير التام في كلا البلدين.

وقد كانت نظرية هيكشر- أولين موضوع العديد من الانتقادات التي مست بالإضافة إلى فرضيات النظرية جوهرها وتتمثل أهمها فيما يلي:

- تركز النظرية على الاختلاف الكمي في عوامل الانتاج وتهمل الاختلاف النوعي داخل كل عنصر من عناصر الانتاج والذي يؤدي إلى اختلاف في الانتاجية.
- امكانية انتقال عوامل الانتاج بين الدول من خلال حركات الهجرة الدولية وانتقال رؤوس الاموال بين الدول في شكل استثمار أجنبي.
- عدم قدرتها على تفسير التجارة الدولية في ظل المنافسة غير الكاملة.
- لم تأخذ بعين الاعتبار حالة تزايد غلة الحجم وهي صفة صناعات اليوم.
- امكانية اختلاف دالة الانتاج للسلعة الواحدة من دولة إلى أخرى، وهذا ما أثبته الاقتصادي الامريكي واسيلي ليونتيف الذي يعتبر أول من اختبر نظرية هيكشر- أولين في عام 1953.

2-لغز ليونتيف:

برزت عدة محاولات لاختبار نظرية هيكشر و أولين في سبب قيام التجارة الدولية و الذي يعود حسبهما إلى تفاوت الوفرة و الندرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج بين البلدان الداخلة في التجارة الدولية، ومن أبرز هذه المحاولات محاولة الاقتصادي الامريكي واسيلي ليونتيف Wassily Leontief، فحسب نظرية هيكشر- أولين فإن أمريكا تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل باعتبارها بلد لديه وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في العمل. لكن الدراسة التطبيقية التي قام بها ليونتيف من خلال تقدير كمية العمل و

رأس المال الداخلين في إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الامريكية، و السلع المماثلة من الواردات للاقتصاد الأمريكي توصلت إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الاحتياجات من	الصادرات	السلع المماثلة للواردات
رأس المال (مليار دولار)	2.6	3.1
العمال	182313	170004
معدل رأس المال للعمالة	14 ألف دولار/عامل	18 ألف دولار/عامل

يوضح الجدول أن:

- الوحدة الواحدة من الصادرات تحتاج إلى كمية أقل من رأس المال مما تحتاجه وحدة واحدة من السلع المماثلة للواردات.
- الوحدة الواحدة من الصادرات تحتاج إلى كمية أكبر من العمل مما تحتاجه وحدة واحدة من السلع المماثلة للواردات.

و عليه فإن صادرات الو.م أ كثيفة العمل وارداتها كثيفة رأس المال و منه استنتج ليونيتيف أن الو. م أ تشترك في التجارة الخارجية على أساس تخصصها في السلع كثيفة العمل.

و بالنظر إلى الاعتقاد الشائع بأن الو.م أ بلد غني برأس المال ويعاني ندرة نسبية في العمل فإنه يمكن القول بأن ما توصل إليه ليونيتيف متناقض مع الواقع و عليه فهو لغز يحتاج إلى تفسير.

وقد قام ليونتيف باعادة اختباره في سنة 1956 ولكنه توصل إلى نفس النتيجة وتبعه كتاب آخرون مثل بالدوين Baldwin في سنة1971 وتوصلوا إلى نفس التناقض، وقد قدمت عدة تفسيرات للغز ليونيتيف نذكر منها:

1- ليونيتيف قارن الصادرات الأمريكية بنظائر الواردات و التي هي بدورها مصنعة في الو.م أ و عليه فالمقارنة غير منطقية، وكان يجب أن يقارن الصادرات بالواردات في بلدها الأصلي.

2- نظرية هيكشر و أولين تقوم على أساس تماثل دوال الإنتاج بين مختلف الدول وهذا غير صحيح عمليا فنجد أن الزراعة مثلا في الو.م أ تقوم على رأس مال كثيف(آلات، معدات...)و عمالة قليلة بينما في دول أخرى(مصر، الهند، الصين...)فهي تقوم على عمالة كثيفة و رأس مال أقل.

3- نظرية هيكشر وأولين و التي اعتمد عليها ليونيتيف في تفسير النتائج اعتمدت على جانب العرض و أهملت جانب الطلب و تأثيره على التبادل الدولي بافتراضها تماثل أذواق المستهلكين، وإهمالها التفاوت بين الدول من حيث دخل الفرد و قدرته على طلب أنواع من السلع.

4- إن عملية تقسيم رأس المال إلى رأس مال مادي وبشري أظهرت أن الولايات المتحدة الامريكية هي ذات وفرة نسبية في رأس المال البشري أكثر منها في رأس المال المادي ونتيجة لذلك فهي تصدر المنتوج الكثيف من العمل المؤهل.

أما التحليل الاقتصادي الذي قدم للغز ليونيتيف فيكمن في أن تقنيات الانتاج ليست متماثلة بين الدول لذلك فالفارق بين الدول لا ينتج فقط من اختلاف عوامل الانتاج، كما أن افتراض تجانس دوال الانتاج يعني الغاء دور البحث والتطوير وما ينجم عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مما يضفي الطابع السكوني على النظرية ويجعلها عاجزة عن التكيف مع التغيرات.

3- نظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج:

تعود هذه المساهمة إلى صاحبها الاقتصادي الامريكي (Paul Samuelson)، حيث أوضح أن التجارة الدولية تؤدي إلى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الانتاج بين الدول، ومن ثم تستمر التجارة في التوسع حتى تميل الاسعار النسبية للسلع إلى التساوي مما يعني أن الاسعار النسبية لعوامل الانتاج هي الأخرى أصبحت متساوية في كلا الدولتين.

فبافتراض لدينا دولتين: الدولة (A) لها وفرة في عنصر العمل(تتخصص في انتاج السلعة × كثيفة العمل)، والدولة (B) لها وفرة في رأس المال (تتخصص في انتاج السلعة Y كثيفة رأس المال). وهذا التخصص مع مرور الزمن يعمل في الدولة (A) على زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع الاجور، في حين الطلب النسبي لرأس المال ينخفض مما يؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، ويحدث العكس تماما في الدولة(B)، وتستمر هذه الخطوات حتى تصبح الاجور واسعار الفوائد متساوية في البلدين.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

	الدولة (A): كثيفة العمل		الدولة (B) كثيفة رأس المال	
قبل قيام التجارة الدولية	أجور منخفضة	أسعار فائدة مرتفعة	أسعار فائدة منخفضة	أجور مرتفعة
بعد قيام التجارة الدولية	ترتفع الأجور	تنخفض أسعار الفائدة	ترتفع أسعار الفائدة	تنخفض الأجور

كنتيجة لهذا التحليل فإن التجارة تعمل كبديل للحركات الدولية لعوامل الانتاج في تأثيرها على أسعار عوامل الانتاج. ومع الحركة الدولية التامة لعوامل الانتاج فإن العامل سيهاجر من الدولة المنخفضة الاجر إلى الدولة المرتفعة الاجر حتى يتساوى بين الدولتين ونفس الامر بالنسبة لعنصر رأس المال ، وبينما التجارة تؤثر على طلب عوامل الانتاج فإن حركة عوامل الانتاج تؤثر على عرض عوامل الانتاج. وفي كلتا الحالتين ينتج التساوي التام في العائد المطلق لعوامل الانتاج.